انعكاسات الإجراءات الاستثنائية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية في ضل جائحة كوفيد-19 على النظام البنكـي الجـزائــري

The implications of the exceptional measures adopted by the Algerian monetary authorities in the shadow of the Covid-19 pandemic on the Algerian banking system

محمد يحياوي*

جامعة سطيف1 -الجزائر-

myahiaoui@ univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 24 /05/ 2021 **تاريخ القبول: 07 /06/ 2021** **تاريخ النشر: 12 /07/ 2021**

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع الانعكاسات التي ستلحق بالقطاع البنكي الجزائري من جراء تطبيق الإجراءات الاستثنائية التي أقرتها السلطات النقدية الجزائرية في ضل جائحة كوفيد -19و ذلك بغاية عرض أهم التداعيات التي ستمس النظام البنكي سواء على مستوى السيولة، النشاط الائتماني والملاءة المالية. من بين النتائج المتوصل إليها: سيعرف النشاط الائتماني زيادة نتيجة تخفيض الحد الأدنى لكفاية رأس المال مما قد يؤدي إلى احتمال ارتفاع حصة القروض المتعثرة. كما سيسمح تعديل بعض أدوات السياسة النقدية إلى تحسين مستويات السيولة البنكية وتوجه البنوك الى تلبية الطلبات التمويلية للزبائن المتعثرين من جراء هذه الجائحة، مما يستوجب ضرورة تحسين أليات إدارة مخاطر الائتمان والسيولة وفق توصيات بازل 3.

الكلمات المفتاحية: السلطات النقدية الجزائرية، بنك الجزائر، السياسة النقدية، المعايير الاحترازية لبازل 3، الاحتياطيات الإجبارية.

تصنيف *JEL*: E58 ; E52

Abstract :

This research aims to present the content of the exceptional measures adopted by the Algerian monetary authorities after the outbreak of the Covid-19 pandemic, in particular those related to the banking sector, and their implications for the banking system, whether in terms of liquidity, credit activity and financial solvency. Among the results obtained: The decrease in the minimum capital adequacy will lead to an increase in banks' lending activity, which may eventually lead to a possible increase in bad debts. Modifying some monetary policy tools will also improve bank liquidity levels and allow banks to meet funding requests from defaulting customers due to this pandemic.The need to improve credit and liquidity risk management mechanisms in accordance with Basel III recommendations .

Keywords: Algerian monetary authorities, Bank of Algeria, monetary policy, Basel III , Prudential Standards, Compulsory reserves.

JEL classification codes : E58;E52

*المؤلف المرسل: يحياوي محمد.

مقدمة:

لقد ضربت جائحة كوفيد19 بقوة وكانت لها آثارا وخيمة على جميع اقتصاديات الدول مسببة تراجعا غير متوقع لمعدلات النمو التي كانت متوقعة لسنة 2020 مع بوادر لانكماش النمو العالمي بشدة حسب تقرير أفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي لسنة 2020 حيث يتوقع نموا سلبيا قدر ب- 3 %أو أكثر من ذلك، وهو واقع لم يسبق أن عايشه العالم من قبل و أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009.

لقد واجهت الكثير من الدول أزمة حقيقية متعددة الجوانب، بدأت بصدمة صحية وامتدت إلى حدوث اضطرابات اقتصادية محلية، مع تراجع كبير في الطلب الخارجي وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال وانهيار في أسعار السلع الأولية، بالرغم من توقع بعض الخبراء الاقتصاديون حدوث تعافٍ جزئي في عام 2021 ويفترضون انحصار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف قيود الحجر تدريجيا، مع توقع أن يحدث نموا اقتصاديا عالميا بمعدل 5,8% في سنة2021 وعودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة الدعم المقدم من السياسات، إلا أنه يبقى السيناريو المتشائم محتملا أيضا وذلك ببقاء الوباء في انتشار مع ركود اقتصادي حاد و غلق لأجواء الملاحة الجوية إلى أواخر 2020.

الأكيد أن الاقتصاد الجزائري أيضا تأثر كباقي دول العالم من هذه الأزمة الصحية وذلك من خلال تراجع قيمة العملة وانهيار أسعار البترول، والتي انعكست مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن التي تدهورت، وتراجع أيضا لربحية المؤسسات مع تزايد القيود على عمليات الاستيراد.

إذا أخذنا بالسيناريو المتفائل فإن المؤسسات يمكن أن تنتعش من جديد بمجرد مرور المراحل الحادة من الجائحة، ويتطلب هذا إجراءات جوهرية موجهة من خلال المالية العامة والسياسة النقدية والقطاع المالي للحفاظ على الروابط الاقتصادية بين العمالة والشركات والمقرضين والمقترضين، مما يحافظ على سلامة البنية التحتية الاقتصادية والمالية للمجتمع.

مشكلة الدراسة

تعتبر الجزائر من الدول المعنية كغيرها بهذه الجائحة والتي تأثرت لا محالة بهذه الجائحة والتي أحدثت اضطرابات اقتصادية واجتماعية مما استوجب تدخل السلطات والإسراع في وضع مجموعة من الإجراءات الاستثنائية مست من جهة القطاع البنكي ومن جهة أخرى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي أهم الإجراءات الاستثنائية التي مست القطاع البنكي الجزائري في ضل جائحة كوفيد -19 وأهم انعكاساتها عليه؟

لمعالجة هذا التساؤل يمكن تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- التأطير النظري للإشراف البنكي؛
- الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية الجزائرية في ضل جائحة كوفيد-19

- ❖ الانعكاسات المتوقعة للتدابير الاستثنائية المتخذة من طرف السلطات النقدية الجزائرية على البنوك

أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهمية بالغة فهي تحاول تسليط الضوء على أهم التداعيات التي ستخلفها الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف السلطات النقدية الجزائرية على المصارف التجارية وذلك من خلال إبراز الانعكاسات التي ستلحق بنشاطها وربحيتها وملاءتها المالية.

أهداف الدراسة

تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ تسليط الضوء على مختلف الإجراءات الاستثنائية المتخذة من طرف السلطات الجزائرية في ضل جائحة كوفيد 19؛
- ❖ إظهار أهم التحديات التي ستواجه البنوك التجارية في مرافقة المؤسسات الاقتصادية في ضل جائحة كوفيد 19؛
- ❖ تبيان انعكاس الإجراءات البنكية على الملاءة المالية للبنوك الجزائرية ونشاطها الائتماني؛
- ❖ تبيان انعكاس الإجراءات المتعلقة بأدوات السياسة النقدية على السيولة البنكية.

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: يؤدي تخفيض أعباء المعايير الاحترازية إلى انخفاض مخصصات الأموال الخاصة خاصة لمخاطر القروض وبالمقابل ارتفاع النشاط الائتماني وزيادة المخاطر؛

الفرضية الثانية: يؤدي تخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية وعتبات إعادة تمويل الأوراق المقدمة على سبيل الضمان إلى رفع مستويات السيولة البنكية، مما يسمح بمواجهة العجز التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة

تضمنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الإطار النظري للدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة حالة من خلال عرض الانعكاسات التي ستمس البنوك التجارية الجزائرية من جراء تطبيق حزمة من الإجراءات البنكية الاستثنائية.

عينة الدراسة

شملت الدراسة عينة تتكون من البنوك التجارية الجزائرية من خلال عرض واقع الوساطة البنكية خلال السنوات الأخيرة، ومحاولة دراسة التداعيات التي ستترتب عليها بعد تطبيق الإجراءات الاستثنائية خاصة فيما يتعلق بالنشاط الائتماني والسيولة والمخاطر التي ستترتب عن ذلك خلال المرحلة القادمة.

I. التأطير النظري للإشراف البنكي

1.التيارات الفكرية المؤيدة والمعارضة للإشراف البنكي

هناك اختلاف من حيث التوجهات الفكرية بخصوص تدخل الدولة والقيام بتنظيم ومراقبة النشاطات البنكية بين مؤيد ومعارض ولكل أسبابه.

ذهب البعض من بينهم بيل (Pill) و ماك كينون (Mac Kinnon) سنة 1997 إلى اعتبار أن التدخل في تنظيم النشاطات البنكية يمكن أن يكون مصدرا للمخاطر الأخلاقية (Aléa Morale) مما يؤثر على ردة فعل المصارف التي قد تتضمن مخاطر .كما ذهب البعض الآخر من بينهم لابورتا لوباز (- La Porta) Lopez و شليفر(Shleifer de Silanes) أن تدخل الدولة عن طريق الإشراف المصرفي هو تقييد للتنمية الاقتصادية(Taccola-Lapierre, 2008, p. 78) .

عكس ذلك التوجه، هناك تيار داعم لتنظيم نشاطات البنوك والذي وضع نظرية حماية صغار المودعين التي كانت أساس تبرير تطبيق التنظيمات الاحترازية على القطاعات البنكية. كما أكد Aglietta سنة 2000 على دور الإشراف لضمان جودة الرقابة الذاتية المطبقة من طرف البنوك ، و هناك كل من Cartapanis و Rochet و Borio من خلال أعمالهم سنتي 2003 و 2004 من نادى إلى ضرورة تدعيم الرقابة على المستوى الجزئي بالرقابة النظامية أو الكلية وفرض تنظيمات احترازية لضمان استقرار البنوك و حمايتها من الاختلالات مبررين ذلك بحماية صغار المودعين من مخاطر الإفلاس وحماية النظام البنكي من مخاطر أزمات مالية خطيرة كالتي حدثت سنة 2008 (تنظيمات احترازية كلية) ،و هو ما دافع عنه كل من Borio و. (Rochet, 2008, p. 15) .

لقد أكدت الأزمات المالية المتعاقبة والتي كانت آخرها أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الديون السيادية، خير دليل على صحة توجه التيار الذي يدعم عملية تنظيم النشاطات البنكية بالكيفية التي تضمن تحقيق استقرارها المالي. لقد عملت الهيئات الدولية ممثلة في لجنة بازل للرقابة المصرفية على إعطاء دور كبير وإلقاء المسؤولية أكثر على السلطات النقدية للدول، من حيث التركيز على الإشراف البنكي على أساس المخاطر والاهتمام بالمؤسسات المالية ذات المخاطر المرتفعة تفاديا للوقوع في أزمات مالية.

2.تزايد دور البنك المركزي في ضل الأزمات

تعتبر البنوك المركزية كسلطات نقدية تضطلع بمهام الإشراف والرقابة المصرفية على السياسات الائتمانية، من خلال استخدام مجموعة من الأدوات النقدية والتي صنفها الباحثون في النظرية النقدية تحت عدة مسميات، منها أدوات كمية وأخرى نوعية وأدوات إلزامية وأخرى خاضعة لقوى السوق، وهناك التقسيم الحديث الذي يقسمها إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة. (حسين ، 2006، صفحة 17).

لقد عرف دور البنوك المركزية تطورا ملحوظا خاصة في ضل الأزمات المالية التي عصفت بالكثير من اقتصاديات الدول في العالم كانت أكثرها شدة أزمة القروض الرهنية لسنة 2008، مما دفع بلجنة بازل للرقابة البنكية إلى توسيع مجال وأهداف البنوك المركزية لتضم بالإضافة إلى هدف وضع

السياسات النقدية الوطنية العمل على ضمان الاستقرار المالي للأنظمة البنكية (تكملة دور السياسة النقدية بالسياسة الاحترازية على المستويين الجزئي والكلي).

لقد أصبح مصطلح الاستقرار المالي الأكثر تداولا واهتماما من طرف الأكاديميين والمهنيين وعملت لجنة بازل للرقابة البنكية على وضع جملة من المبادئ للرقابة البنكية تهدف من خلالها الى تحقيق استقرار الأنظمة البنكية والمالية. لابد من الإشارة إلى أن الرقابة البنكية ترتكز على جملة من العناصر الأساسية وهي: السيولة، نوعية الموجودات، تركز المخاطر، الإدارة، الأنظمة والضوابط وكفاية رأس المال (الكراسنة ، 2010، الصفحات 6-8).

في ضل هذه التوجهات للهيئات الرقابية الدولية والوطنية عرف العالم خلال سنة 2020 جائحة جاءت على الأخضر واليابس، حيث أثرت سلبا على كافة اقتصاديات العالم وأدت إلى تراجع معدلات النمو تراجعا رهيبا (معدلات سلبية) نتيجة توقف كافة النشاطات الاقتصادية للدول.

هذه الأزمة الصحية أرغمت مرت أخرى السلطات والبنوك المركزية إلى ضرورة التدخل وتنظيم نشاطات البنوك، وجاءت لتدعم مرة أخرى التيار الفكري المنادي بضرورة تنظيم النشاطات البنكية وهو ما تم فعلا من خلال إدراج عدة حزم من الإجراءات الاستثنائية سواء البنكية أو الجبائية أو الاجتماعية في اغلب دول العالم بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه لإعادة إنعاش الاقتصاد العالمي وضمان التوازنات المالية للمؤسسات الاقتصادية.

II. الإجراءات الاستثنائية للسلطات الجزائرية في ضل كوفيد-19

تبنت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير خلال هذه الأزمة الصحية والتي سنوجزها في مجموعة الإجراءات المتخذة وهي:

1.الإجراءات البنكية

1.1.تخفيف أعباء المعايير الاحترازية:

أصدرت السلطات النقدية الجزائرية التعليمة رقم 05 -2020 المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في مجال السيولة، الأموال الخاصة وتصنيف القروض وتضمنت ما يلي:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى نسبة **60**% بعدما كانت في حدود 100% للإشارة فإن الحد الأدنى لمعامل السيولة محدد بأحكام المادة 03 من النظام بنك الجزائر رقم 2011 -04 المؤرخ في 24 ماي 2011 والمتضمن تعريف، قياس، تسيير ورقابة خطر السيولة.
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان والتي نسبتها 2 **%** من الأموال الخاصة القانونية. تجدر الإشارة إلى أن عملية تكوين وسادة الأمان محددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 2014 -01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

- ❖ تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة القروض لكافة الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد 19 باستثناء القروض المعاد جدولتها.
- ❖ منح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة.

2.1.تعديل بعض أدوات السياسة النقدية:

قامت السلطات النقدية بإدراج تعديلات على بعض أدوات السياسة النقدية من خلال إصدار مجموعة من التعليمات وهي كما يلي:

- ❖ تخفيض معدلات الاحتياطيات الإجبارية مرتين متتاليتين من12 % إلى 8 % ثم إلى 6% ، وبذلك يكون قد تم تخفيضها لتمكين البنوك من رفع مستويات السيولة لديها تساعدها على ممارسة نشاطها التمويلي خاصة في ضل جائحة كوفيد 19 (بنك الجزائر ، تعليمة رقم 02-2020 الموافق 2020/03/10، 2020)
- ❖ تعديل عتبات إعادة التمويل المطبقة على الأوراق العمومية القابلة للتفاوض (السندات العمومية القابلة للتفاوض، السندات الخاصة القابلة للتفاوض والمستحقات غير القابلة للتفاوض) والمقدمة على سبيل الضمان لبنك الجزائر من طرف الجهات المقابلة لعمليات السياسة النقدية والمحددة ضمن الملحق 6 من التعليمة رقم 08-20 المؤرخة في 29 أفريل 2020، المعدّلة للتعليمة رقم06-2016 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016: عتبات إعادة تمويل الأوراق المقدمة على سبيل الضمان.

كل هذه الإجراءات الإستثنائية التي أقرها بنك الجزائر جاءت لحماية نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وتمكينها من تكوين مستويات مقبولة من السيولة من أجل مرافقة كل المؤسسات التي تكون قد تأثرت بهذه الجائحة.

للإشارة فان هذه الإجراءات البنكية من خلال هذه التعليمات كانت سارية المفعول للفترة الممتدة من ابتداء من أول مارس 2020 إلى غاية 30 /09/ 2020، وتم تمديدها إلى غاية 2020/12/21 وفق مراسلة داخلية لبنك الجزائر.

إن الهدف الرئيسي من "هذه القرارات هو استخراج موارد جديدة للتمويل بالنسبة للاقتصاد الوطني من شانها التقليل من التأثير المزدوج لجائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار المحروقات على النمو الاقتصادي.

2.الإجراءات الجبائية :

تضمنت ما يلي: (KPMG, 2020, pp. 5-6)

- ❖ تأجيل عملية التصريح السنوي للنتائج بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي إلى غاية 2020/06/30 ثم تم تمديد المدة بشهر وذلك إلى غاية 2020/07/30
- ❖ تأجيل عملية التصريح السنوي للمداخيل للمؤسسات الفردية إلى غاية 2020/06/30 ثم تمديد المدة بشهر وذلك إلى غاية 2020/07/30
- ❖ تمديد فترة التصريحات الشهرية والتصريحات الثلاثية إلى غاية 2020/05/20

- ❖ يمكن الاستفادة من جدول دفع للديون الجبائية المترتبة على الخاضعين الذين يواجهون وضعية مالية صعبة.

3.الإجراءات الاجتماعية

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: (KPMG, 2020, pp. 8-9)

- ❖ تأجيل عملية التصريح والدفع للاشتراكات الاجتماعية لغير الأجراء إلى 2020/09/30 عوض تاريخ 2020/06/30
- ❖ تأجيل فترة دفع حصة أرباب العمل للاشتراكات الإجتماعية إلى غاية 2020/05/30 عوض تاريخ 2020/04/30 .
- ❖ دفع المستحقات للثلاثي الأول إلى غاية 2020/09/30 للمؤسسات والمهنيين (الاقتطاعات الاجتماعية للأجراء وغير الأجراء ولأرباب العمل).
- ❖ إلغاء غرامات ورسوم التأخير لفترة ستة أشهر وهذا انطلاقا من أفريل 2020 بالنسبة لنظامين الاشتراك للأجراء وغير الأجراء والدفع المسبق للعطل السنوية من طرف صندوق الوطني للعطل المدفوعة والتامين على البطالة.

III. الانعكاسات المتوقعة للتدابير البنكية الاستثنائية على المصرف التجارية

بعد عرض أهم الإجراءات الاستثنائية التي أقرتها السلطات الجزائرية والتي جاءت للتخفيف من التداعيات السلبية التي ألحقتها جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية للبلد، سوف نحاول التطرق بصفة وجيزة إلى واقع الوساطة البنكية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة ثم تسليط الضوء على أهم التداعيات التي ستلحق بصفة خاصة القطاع البنكي خلال السنوات القادمة والذي يجد نفسه أمام تحديات كبيرة خاصة الحفاظ على استقراره المالي وتحقيق الملاءة المالية وفق توصيات لجنة بازل. .

1.واقع الوساطة البنكية

تتسم البنوك التجارية الجزائرية بنشاط تقليدي (وساطة تقليدية: جمع الودائع/إقراض) حيث يتحقق هامش وساطتها بنسبة كبيرة من العمليات مع الزبائن والذي بلغ متوسط40 ,75 % خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كما بلغ متوسط هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل حدود70,70 % وهو ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور هامش الوساطة البنكية الوحدة: %

البيانات	2015	2016	2017
الهامش الوساطة على العمليات مع الزبائن			
البنوك العمومية	70,20	71,66	74,69
البنوك الخاصة	84,91	85,55	81,91
القطاع البنكي	73,14	74,19	76,28

هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل			
البنوك العمومية	65,77	72,42	72,20
البنوك الخاصة	71,51	73,67	74,38
القطاع البنكي	66,82	72,64	72,65

المصدر: (بنك الجزائر، 2017، صفحة 85)

هذه الوساطة كما يتبين ترتكز على العمليات مع الزبائن وخاصة تلك المرتبطة بالفوائد بمعنى النشاطات الائتمانية، والتي تشكل حصة الأسد بالنسبة لنشاطات البنوك العمومية حوالي 86,8 % .

كما تتميز البنوك التجارية في ضل هذا النشاط الائتماني بارتفاع نسبة القروض المتعثرة و التي تضل أعلى من المقاييس الدولية، حيث بلغت سنة 2009 نسبة 21,14 % من إجمالي القروض، لتنخفض بصفة تدريجية إلى غاية سنة 2014 أين سجلت نسبة 9 ,21 % و يعود ذلك إلى دعم الدولة لها (إعادة الرسملة المتكررة).

تجدر الإشارة إلى آنه وبالرغم من تلك الجهود يبقى مؤشر القروض المتعثرة يسجل مستويات مرتفعة مقارنة بالمقاييس الدولية، حيث عادت هذا المؤشر إلى الارتفاع خلال السنوات الأخيرة القروض كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02) :.تطور حصة القروض المتعثرة الوحدة :%

السنوات	2015	2016	2017	2018
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	09,76	12,08	12,95	12,69

المصدر: (البنك الدولي ، 2020، صفحة بدون صفحة)

ما يمكن ملاحظته أن القروض المتعثرة تستهلك جزء معتبر من الأموال لتغطيتها مما يقلص من احتياطيات البنوك، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن مخصصات المؤونات إلى القروض المتعثرة (المصنفة) بلغت نسبة20 ,61% . (FMI, 2014, p. 34) .

2.السيولة البنكية

عرفت مستويات السيولة لدى البنوك مستويات عالية على العموم، حيث بلغت نسبة الأصول السائلة مع نهاية سنة 2012 حوالي 46 % وهي تعوض إجمالا الودائع للعملاء الصغار التي تشكل حوالي 52 % من إجمالي الخصوم. (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2016، ص: 98)

لكن هذه المستويات من السيولة لدى البنوك خاصة العمومية تراجعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة تراجع ودائع قطاع المحروقات وارتفاع حصة القروض المتوسطة وطويلة الأجل التي سجلت خلال السنوات 2016 ،2017 و2018 نسب تراوحت ما بين 52,91 % إلى 53,35 % من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد (Banque d'Algérie, 2018, p. 10).

يمكن عرض مؤشرات السيولة البنكية للسنوات الأخيرة ضمن الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم(03) : مؤشرات السيولة البنكية للفترة الممتدة الوحدة:%

السنوات المؤشرات	2015	2016	2017
الأصول السائلة/ إجمالي القروض	27,10	23,50	23,74
الأصول السائلة/ الالتزامات على المدى القصير	61,64	58,39	53,86

المصدر: (بنك الجزائر ، 2017، صفحة 81)

أمام هذا التراجع لجأت السلطات النقدية إلى تطبيق ما يسمى بالتمويل غير تقليدي والذي أدى إلى رفع مستويات السيولة البنكية كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (04) : تطور السيولة البنكية الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	سحب السيولة	تسهيلات الودائع	الودائع لدى الاطلاع لدى بنك الجزائر
2016	/	/	820940
2017	/	/	1380625
مارس 2018	76000	/	894141

Ressources : (Banque d'Algérie, 2018, p. 11).

انطلاقا من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- ارتفاع مستوى السيولة البنكية بعد استخدام التمويل غير التقليدي انطلاقا من نوفمبر 2017 حيث ارتفعت من 820940 مليار دج إلى 1380625 مليار دج، وهو ما يعادل نسبة ارتفاع تساوي 168 %.

أمام هذه الوضعية لجأ بنك الجزائر إلى استخدام بعض أدواته بغية امتصاص الفائض من السيولة وهي:

- أداة سحب السيولة لمدة 7 أيام
- رفع الاحتياطي الإجباري من 4% إلى 8% بداية من جانفي 2018.

أيضا وفي ضل هذه الجائحة عملت السلطات النقدية إلى وضع إجراءات استثنائية وهي:

- تخفيض معدلات الاحتياطيات الإجبارية مرتين متتاليتين من12 % إلى 8 % ثم إلى 6% مما سيسمح من رفع مستويات السيولة لدى البنوك ويساعدها على ممارسة نشاطها التمويلي
- تعديل عتبات إعادة التمويل المطبقة على الأوراق العمومية القابلة للتفاوض (السندات العمومية القابلة للتفاوض، السندات الخاصة القابلة للتفاوض والمستحقات غير القابلة للتفاوض) والمقدمة على سبيل الضمان لبنك الجزائر.

مما سبق، يمكن ملاحظ أنه هناك سوء تسيير لمستويات السيولة البنكية وأنها تأثرت بصفة كبيرة وخاصة خلال السنوات الأخيرة، التي عرفت تراجع ودائع قطاع المحروقات وارتفاع لحصة القروض المتوسطة والطويلة.

أمام هذه الوضعية وفي ضل هذه الجائحة ستواجه البنوك التجارية عدة تحديات أبرزها توفير الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دون الإخلال بتوازناتها المالية ومع احترام تطبيق نسبة السيولة وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل 3، والتي أصبحت سارية المفعول انطلاقا من سنة 2011.

أيضا يتوجب على البنوك التجارية التنسيق مع السلطات النقدية في مجال الرقابة والإدارة الجيدة لمخاطر السيولة وعليه يتوجب القيام بما يلي:

- وضع مخططات التمويل لحالات الطوارئ
- إدارة جيدة لمخاطر السيولة
- إجراء اختبارات الإجهاد (تحليل الحساسية لمخاطر السيولة)
- تحسين آليات الرقابة الداخلية والتدقيق

3.الملاءة المالية:

يمكن مقارنة نسبة الأموال الخاصة المطلوبة ضمن اتفاقية بازل 3 مع المتطلبات التي فرضتها السلطات النقدية الجزائرية على المصارف التجارية، وذلك انطلاقا من سنة 2014 من خلال عرض الجدول التالي:

جدول رقم (05) :نسبة متطلبات الأموال الخاصة المعتمدة من طرف السلطات النقدية الجزائرية

	الأموال الخاصة القانونية		
	الحد الأدنى العام للملاءة	وسادة الأمان	المعدل المطلوب
بازل II	8 %	/	**8 %**
بازل III	8 %	2,5 %	**10,5 %**
النسبة المفروضة من طرف السلطات النقدية الجزائرية	9,5 %	2,5 %	**12 %**
الإجراءات الاستثنائية	9,5 %	تلغى مؤقتا	**9,5 %**

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى توصيات بازل 3 وتنظيم بنك الجزائر رقم 14-01 الموافق لـ 16 /2014/02 المتعلق بنسبة الملاءة.

ينتج عن الإجراء الاستثنائي المتضمن إلغاء مؤقت لنسبة وسادة الأمان المقدرة بنسبة 2,5% ما يلي:

- تراجع نسبة الأموال الخاصة القانونية من 12% إلى 9,5 % وهو ما يساعد على تخفيض المخصصات من الأموال الخاصة بنسبة 2,5% و هذا يسمح للبنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء من الأموال الخاصة.
- ارتفاع مجال مخصصات مخاطر القروض المرجحة بعد إلغاء نسبة وسادة الأمان كما يلي:

	قبل كوفيد-19 (قبل مارس 2020)	**بعد الإجراءات الاستثنائية (بعد مارس 2020)**
مخصصات مخاطر القروض المرجحة	08 مرات الأموال الخاصة القانونية	10 مرات الأموال الخاصة القانونية

إذن ستسمح عملية تخفيض نسبة الملاءة المالية إلى زيادة حجم النشاط الائتماني للبنوك التجارية وذلك باعتبار أن مخصصات مخاطر القروض المرجحة تكون في حدود 10 مرات الأموال الخاصة القانونية.

ما يمكن الإشارة إليه إلى أن مؤشر نسبة الملاءة المالية للقطاع البنكي الجزائري تبقى مرتفعة و تفوق الحد الأدنى المطلوب وفق توصيات لجنة بازل، حيث بلغت سنة 2017 نسبة الملاءة الإجمالية 19,56 % . (بنك الجزائر ، 2017، صفحة 80).

IV. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى أهم الإجراءات الاستثنائية التي وضعتها السلطات الجزائرية وخاصة تلك التي تتعلق بالقطاع البنكي، والتي تعلقت بتخفيض المعايير الاحترازية وتعديل بعض الأدوات النقدية، وهذا بغاية السماح للبنوك التجارية من تكوين مستويات مقبولة من السيولة تمكنها من مجابهة طلبات زبائنها خاصة في ضل جائحة كوفيد-19. كما نشير إلى أنه هناك إجراءات استثنائية أخرى شملت مجموعة من الإجراءات الجبائية والاجتماعية.

لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- سينعكس تخفيض نسبة الملاءة المالية للبنوك التجارية الجزائرية من 12% إلى 9,5% نتيجة الغاء المؤقت لوسادة الامان 2% على متطلبات الأموال الخاصة القانونية والتي ستنخفض بدورها؛
- سوف تتمكن البنوك التجارية الجزائرية من زيادة نشاطها الائتماني نتيجة ارتفاع المخصصات المرجحة بالمخاطر، والتي أصبحت تمثل 10 مرات الأموال الخاصة القانونية عوض حدود 8 مرات قبل كوقيد -19، وهو ما سيساعدها على معالجة المشاكل المالية للمؤسسات المتعثرة في ضل جائحة كوفيد-19 (مرافقتها من خلال عمليات إعادة جدولة الديون – منح فترات الإرجاء-منح قروض الاستغلال وقروض استثمارية) وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- زيادة حجم الائتمان قد يؤدي في المستقبل القريب إلى ارتفاع حصة القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية والتي تبقى أعلى من المقاييس الدولية، وذلك بالرغم من مواصلة تدخل الدولة من خلال عمليات الرسملة، وهو يشكل خطرا عليها في حالة ما إذا لم تحسن من آليات تقييم المخاطر الائتمانية، ويضل من بين التحديات المستقبلية للبنوك التجارية الجزائرية خاصة العمومية.
- تعديل أدوات السياسة النقدية (تخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية إلى 06% وعتبات إعادة تمويل الأوراق المقدمة على سبيل الضمان)، سيسمح لا محالة من رفع مستويات السيولة البنكية ولو بصفة مؤقتة، مما سيمكنها من مواجهة طلبات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يؤكد صحة الفرضية الثانية.

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة تحسين آليات تقييم مخاطر الائتمان (إرساء تدريجي لأنظمة داخلية لتصنيف المخاطر الائتمانية)؛
- يضل لزاما على البنوك التجارية تحسين آليات إدارة السيولة وفق توصيات لجنة بازل (وضع مخططات التمويل لحالات الطوارئ، إدارة جيدة لمخاطر السيولة، إجراء اختبارات الإجهاد (تحليل الحساسية لمخاطر السيولة) وتحسين آليات الرقابة الداخلية والتدقيق))؛
- تنسيق الجهود مع بنك الجزائر فيما يتعلق بعمليات الرقابة الميدانية (الوقوف على مدى احترام وتطبيق البنوك التجارية لآليات إدارة وقياس السيولة خاصة البنوك العمومية منها التي لها نشاط ائتماني معتبر)؛
- تنسيق الجهود مع بنك الجزائر فيما يتعلق بعمليات الرقابة الميدانية في ضل تطبيق برنامج كاملز (CAMELS) للرقابة على أساس المخاطر والتي تبناها بنك الجزائر خلال السنوات الأخيرة مع الالتزام بآليات إدارة وقياس مخاطر الائتمان والسيولة وخاصة في البنوك العامة التي تعرف نشاط ائتماني كبير؛
- ضمان امتثال البنوك التجارية لتطبيق البرامج الطارئة للتمويل وتحينها واختبارات الإجهاد الداخلية من أجل إدارة مخاطر السيولة بشكل أفضل.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون الإخلال بمعايير وشروط الائتمان وتجنب الوقوع في أزمة سيولة (صدمة سيولة)؛

V.المراجع

1.المراجع باللغة العربية

1.1.المؤلفات

- فهمي حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006).
- الكراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2010).

2.1.التقارير

- بنك الجزائر،2017، التقرير السنوي لبنك الجزائر.

3.1.مواقع الانترنت

- البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية، على الموقع الالكتروني:https://data.albankaldawli.org/country/algeria consulté le 24/02/2021

4.1. تعليمات بنكية

- بنك الجزائر، التعليمة رقم 05 -2020 المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية في مجال السيولة، الأموال الخاصة وتصنيف القروض

- بنك الجزائر، تعليمة بنك الجزائر رقم 02-2020 المؤرخة في 10 مارس 2020 المعدلة والمتممة للتعليمة رقم 02 -2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الإجبارية.
- بنك الجزائر، التعليمة رقم 08-20 المؤرخة في 29 أفريل 2020، المعدّلة للتعليمة رقم06-2016 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 المتعلقة بعتبات إعادة تمويل الأوراق المقدمة على سبيل الضمان.
- المادة رقم 04 من النظام رقم 2014 -01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية.

2.المراجع باللغة الأجنبية

2.1.Thèses :

- Sylvie Taccola –Lapierre، Le **dispositif Prudentiel Bale II ,auto évalualuation et contrôle interne** : une application au cas Français ,Thèse doctorat en sciences de gestion, Faculté des sciences économiques et de gestion Université du Sud Toulon-Var ,2008.

2.2. **Articles :**

- Jean-Charles Rochet, **le future de la réglementation bancaire**, , Ecole d'économie de Toulouse (TSE), notes n° 02-12/2008 ,2008.

2.3.Rapports :

- Banque d'Algérie,2018 , Bulletin Monétaire et Financier, Algérie.
- Banque d'Algérie, 2017, Rapport annuel de la Banque d'Algérie, Algérie
- KPMG, 2020, Rapport Impacts réglementaires et financiers du COVID-19 sur l'activité des sociétés Algériennes,
- FMI, N° 14/161, 2014 , Evaluation de la stabilité du système financier Algérien,